A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/WG.6/4/MYS/1
19 November 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الرابعة
جنيف، ٢-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١*

ماليزيا

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة بالأمم المتحدة.

(A) GE.08-16766 140109 150109

أولاً – المنهجية وعملية التشاور

١- أُعدّ التقرير الوطني لماليزيا من أجل هذا الاستعراض وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات في إطار الاستعراض الدوري الشامل الواردة في الوثيقة A/HRC/6/L.24. ويشمل التقرير الوطني جميع الولايات والأقاليم الاتحادية في ماليزيا.

٢- وقد أُشركت في صياغة التقرير جميع الوكالات الحكومية المعنية في ماليزيا، وتولت وزارة الخارجية الماليزية مهمة التنسيق. وأثناء عملية إعداد التقرير، أجرت حكومة ماليزيا مشاورات واسعة النطاق مع اللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان (SUHAKAM) وطائفة من المنظمات غير الحكومية التي تعمل على تعزيز حقوق الإنسان ومع أعضاء المجتمع المدني وخبراء في ميدان حقوق الإنسان.

ثانياً – معلومات أساسية عن البلد

٣- ماليزيا اتحاد يتألف من ثلاث عشرة ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية. وهي دولة قارية جزرية تضمّ العديد من الجزر وتتألف من شبه جزيرة ماليزيا (ماليزيا الغربية) وماليزيا الشرقية التي تتوسط بحر الصين الجنوبي. ويحدّ شبه جزيرة ماليزيا تايلند من الشمال وسنغافورة من الجنوب. وتقع جزيرة سومطرة غرب شبه جزيرة ماليزيا، حيث يفصلها عنها مضيق ملقا. أما ماليزيا الشرقية فتقع على جزيرة بورنيو حيث تتقاسم حدودها مع إندونيسيا وبروناي. ويبلغ مجموع مساحة الأراضي الماليزية ٧٥٨ ٣٢٩ كم^{٢}.

٤- ويبلغ مجموع عدد سكان ماليزيا ٢٧,٧٣ مليون نسمة. وتتوزع تركيبتها العرقية الرئيسية كالتالي: ٥٤,٥ في المائة من الملاويين، و٢٥ في المائة من الصينيين، و١١,٨ في المائة من السكان الأصليين، و٧,٥ في المائة من الهنود، و١,٢ في المائة من أعراق أخرى[(١)]. ويُعرف الملاويون والسكان الأصليون الآخرون جميعهم باسم *بوميبوترا* (أي أبناء الأرض). أما السكان الآخرون فينحدرون من المستوطنين المهاجرين اللاحقين. وإبان حقبة الحكم الاستعماري البريطاني، جاء الصينيون إلى مالايا (وهو الاسم الذي كانت تُعرف به ماليزيا آنذاك) للعمل في مناجم القصدير والتجارة والأشغال العامة. أما الهنود، وخاصة التاميل والتيليغو، فقد جلبهم البريطانيون كعمال مستقدمين للعمل في مزارع المطاط فضلاً عن العمل كمدرسين وحرفيين في ميادين متنوعة.

٥- ونتيجة هذه الخلفية التاريخية، أصبحت ماليزيا اليوم دولة متعددة الأعراق ومتنوعة ثقافياً حيث توجد فيها ثلاثة أعراق رئيسية هي الملاوية والصينية والهندية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك نحو ٢١٤ مجموعة إثنية وإثنية فرعية أخرى. وماليزيا بلد متعدد الأديان أيضاً، وهي موطن لأربع ديانات عالمية كبرى، هي الإسلام والبوذية والهندوسية والمسيحية. وتشمل الديانات الأخرى التاوية والسيخية والعقيدة البهائية. ولذلك فإن الحفاظ على الوحدة الوطنية يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لماليزيا في ظل هذا التنوع.

٦- وينصّ الدستور الاتحادي لماليزيا، وهو القانون الأعلى في البلد، على الإطار القانوني ونظام الحكم على النحو التالي:

(أ) تأسيس ماليزيا في شكل اتحاد؛

(ب) توزيع السلطات بين الاتحاد والولايات؛

(ج) تأسيس ملكية دستورية؛

(د) تشكيل حكومة برلمانية على غرار الحكومة البريطانية، تتضمن توزيع السلطات على النحو التالي:

'١' السلطة التشريعية، وهي السلطة التي تسنّ القوانين ممثلة في البرلمان (الباب الرابع، الفصل الرابع، من الدستور الاتحادي)؛

'٢' السلطة التنفيذية، وهي سلطة الحكم الممثلة في *"يانغ دي بيرتوان أغونغ"* (الرئيس الأعلى للاتحاد) وتمارس مهامها بموجب أحكام الدستور الاتحادي؛

'٣' السلطة القضائية ممثلةً في الجهاز القضائي (المادة ١٢١ من الدستور الاتحادي).

٧- وينصّ الفصل الأول من الباب السادس من الدستور الاتحادي على توزيع السلطات التشريعية بين البرلمان والجمعيات التشريعية للولايات. وتفصّل المادة ٧٣ من الدستور سلطات البرلمان والجمعيات التشريعية للولايات فيما يتعلق بسنّ القوانين. أما بالنسبة لموضوع القوانين، فإن المادة ٧٤ والجدول التاسع من الدستور الاتحادي يفصلان التوزيع الأساسي في ثلاث قوائم تشريعية هي القائمة الاتحادية وقائمة الولاية والقائمة المشتركة. ويجوز للبرلمان، في إطار ممارسة السلطات التشريعية المخولة له، أن يسنّ قوانين تتعلق بأية مسائل مدرجة في القائمة الاتحادية (القائمة الأولى في الجدول التاسع) كالقوانين المتعلقة بالدفاع عن الاتحاد والأمن الداخلي والشؤون الخارجية والشؤون المالية والتعليم والصحة. كما يجوز له سن قوانين تتعلق بأي مسائل مدرجة في القائمة المشتركة، كالقوانين المتعلقة بالرعاية الاجتماعية والمنح الدراسية والرياضة والثقافة والإسكان والصحة العامة والتنمية الحضرية والريفية وحماية الحياة البرية والدفاع المدني والصرف الصحي والري.

٨- وتنصّ المادة ٧٦(١)(أ) من الدستور الاتحادي على سلطة البرلمان في سنّ القوانين لأغراض تنفيذ أي معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية، بما في ذلك معاهدات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تطبق ماليزيا نظاماً قانونياً "مزدوجاً" من أجل تفعيل التزاماتها الدولية في ميدان حقوق الإنسان.

ثالثاً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف - دستور ماليزيا

٩- إن الدستور الاتحادي هو المصدر الأول للقوانين في ماليزيا[٢]. والحريات الأساسية مكفولة في الباب الثاني من الدستور الاتحادي الذي يشكل أساس تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وترسّخ المواد من ٥ إلى ١٣ كذلك الحقوق في الحرية الشخصية؛ وحظر الاسترقاق والسخرة؛ والحماية من تطبيق القوانين الجنائية بأثر رجعي ومعاودة المحاكمة على نفس الجرم؛ والمساواة في الحماية بموجب القانون؛ وحرية التنقل؛ والحق في التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات؛ وحرية الدين؛ والحقوق المتعلقة بالتعليم وحق الملكية.

١٠- وبالإضافة إلى ما يتضمنه الباب الثاني، ينصّ الدستور أيضاً على حقوق أساسية أخرى تشمل الحق في الجنسية؛ والحق في الاقتراع؛ والحق في الترشح للمقاعد البرلمانية؛ وحق المواطنين في مقاضاة الحكومة؛ وعدم جواز فرض الضرائب إلا بسلطة برلمانية؛ والحماية من التمييز العنصري في الدوائر العامة؛ والحق في معاش تقاعدي؛ والضمانات الإجرائية للمحتجزين في الحجز الوقائي[٣]. وتوفر المادة ١٢٨ من الدستور الاتحادي حماية إضافية عن طريق المراجعة القضائية للإجراءات الحكومية بالاستناد إلى أسس دستورية.

١١- وتودّ ماليزيا تسليط الضوء على التعديل الذي أُدخل على المادة ٨(٢) من الدستور الاتحادي، وأصبح نافذاً في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وذلك في سياق الوفاء بالتزامها بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفقاً لالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وينطوي التعديل على حظر التمييز ضد المواطنين على أساس نوع الجنس في أي قانون من القوانين. وبالإضافة إلى ذلك، تخضع أحكام أخرى في الدستور الاتحادي لعملية مراجعة لضمان توافقها مع المادة ٨(٢). ويشمل ذلك أحكاماً تتعلق بالحق في التعليم؛ والحق في الجنسية عن طريق تسجيل زوجات المواطنين وأطفالهم؛ والحق في الجنسية بموجب القانون.

باء - اللجنة الماليزية لحقوق الإنسان

١٢- برهنت ماليزيا عن التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان بوسائل شملت إنشاء اللجنة الوطنية الماليزية لحقوق الإنسان (SUHAKAM) في عام ١٩٩٩. وقد خُولّت اللجنة سلطة التحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المُشار إليها في الباب الثاني من الدستور، كما كُلّفت بولاية تعزيز الوعي بحقوق الإنسان عن طريق التثقيف.

١٣- وتجري التوعية بحقوق الإنسان أيضاً عن طريق إجراء البحوث القائمة على البرامج والحلقات الدراسية وحلقات العمل وتعميم نتائجها على الجمهور. وتسدي اللجنة النصح أيضاً إلى الحكومة والسلطات المعنية بشأن الشكاوى المقدمة ضدها. كما توصي بالتدابير الملائمة لمعالجة الشكاوى وتقترح الطرائق الكفيلة بالنهوض بحالة حقوق الإنسان في ماليزيا وتحسينها.

١٤- وتتمثل المهام الرئيسية للجنة في تعزيز الوعي والتثقيف فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وفي إسداء المشورة إلى الحكومة ومساعدتها في صياغة التشريعات والإجراءات. كما توصي اللجنة الحكومة بشأن الانضمام إلى المعاهدات والصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، فضلاً عن التحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

١٥- وقد بذلت اللجنة، منذ تأسيسها، جهوداً عديدة لتعزيز حقوق الإنسان وتحسين حمايتها في ماليزيا. وتشمل هذه الجهود تخصيص اللجنة يوم ٩ أيلول/سبتمبر باعتباره اليوم الماليزي لحقوق الإنسان. كما أجرت اللجنة عدة تحقيقات عامة في ادعاءات تتعلق بانتهاكات لحقوق الإنسان في ماليزيا. وهذه الجهود كلّها تشهد على تطلع اللجنة إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في ماليزيا.

جيم – سنّ تشريعات/تعديلات محددة تتعلق بحقوق الإنسان

١٦- سنّت ماليزيا قانون الطفولة لعام ٢٠٠١ لكفالة رفاه الطفل ومصلحته، بالاستناد إلى المبادئ المدرجة في اتفاقية حقوق الطفل التي انضمت إليها ماليزيا في عام ١٩٩٥[٤]. وينصّ هذا القانون على رعاية الأطفال وحمايتهم وإعادة تأهيلهم دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المنشأ الاجتماعي أو الإعاقة البدنية أو العقلية أو العاطفية أو أي وضع آخر.

١٧- وفي ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وقّعت ماليزيا اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي إطار عمليتها الداخلية للتصديق على الاتفاقية، سنّت ماليزيا القانون المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة الذي دخل حيز النفاذ في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وينصّ هذا القانون على تسجيل الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم وإعادة تأهيلهم ورفاههم والنهوض بهم. كما ينصّ على إنشاء المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة الذي يرأسه الوزير المعني بشؤون ذوي الإعاقة، وتشمل عضويته المدّعي العام والأمناء العامين للوزارات المعنية، والمدير العام للصحة والمدير العام للتعليم وغيرهم. ومن أجل تحقيق أهداف القانون، أُوكلت إلى المجلس مهام من ضمنها الإشراف على تنفيذ السياسة الوطنية وخطة العمل الوطنية المتعلقتين بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتقديم توصيات إلى الحكومة بشأن جميع الجوانب ذات الصلة بذوي الإعاقة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بدعم هؤلاء الأشخاص ورعايتهم وحمايتهم وإعادة تأهيلهم ورفاههم والنهوض بهم، واستعراض أنشطة جميع الوزارات والوكالات والهيئات والمنظمات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص المعنية بتنفيذ السياسة الوطنية وخطة العمل الوطنية المتعلقتين بالأشخاص ذوي الإعاقة.

١٨- أما القانون المتعلق بمكافحة الاتجار في الأشخاص فقد دخل حيز النفاذ في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وهو ينصّ في جملة أمور على الآلية القانونية لتجريم مرتكبي الاتجار في البشر، وتوفير الرعاية والحماية والمأوى للضحايا. وعلى الصعيد الدولي، وقّعت ماليزيا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في عام ٢٠٠٢، وصدّقت عليها في عام ٢٠٠٤. كما أن ماليزيا هي حالياً بصدد الانضمام إلى بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال والمعاقبة عليه، وهو البروتوكول المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية[٥].

١٩- وقد سعت ماليزيا جاهدة لتحسين الإطار القانوني للتعامل مع الإرهابيين. فتعديل الفصل السادس – ألف من قانون العقوبات[٦] ينصّ على معاملة الأفعال الإرهابية وتمويلها وأخذ الرهائن كجرائم قائمة بذاتها بموجب القانون الماليزي. وإلى جانب الجهود المتواصلة في ميدان مكافحة الإرهاب، يهدف هذا التعديل أيضاً إلى ضمان حماية جميع الأشخاص في ماليزيا من الأفعال الإرهابية وإلى حفظ السلم والأمن. وتُراعى الأصول القانونية في تنفيذ هذه الأحكام.

٢٠- وفي إطار جهد استثنائي لمنح طلاب المؤسسات العليا ومنظماتهم حرية التجمع، تجري مراجعة الأحكام ذات الصلة من قانون الجامعات والكليات لعام ١٩٧١ الذي يوجّه إليه الكثير من الانتقادات. ويتضمن مقترح تعديل القانون المذكور تخويل نواب رؤساء الجامعات المسؤولية القانونية عن إبلاغ طلاب الجامعة ومنظمات الطلاب أو هيئاتهم أو مجموعاتهم بأسماء الجامعات أو المنظمات أو الهيئات أو المجموعات التي يحددها وزير التعليم العالي باعتبارها غير قانونية وغير ملائمة لمصلحة ورفاه الطلاب أو الهيئات الطلابية.

٢١- وتجري ماليزيا أيضاً استعراضاً شاملاً للإطار القانوني الوطني لضمان توافقه مع مبادئ وأحكام اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي هذا الصدد، أُنشئت لجنة لدراسة القضايا المتعلقة بحل رباط الزوجية، ورعاية الأطفال المولودين من زواج مدني وحضانتهم وإرثهم وتحديد ديانتهم وذلك في سياق المنازعات الناتجة عن تغيير أحد الزوجين دينه واعتناق الدين الإسلامي. وأنشئت في الوقت نفسه لجنة لمراجعة القوانين المتعلقة بحقوق المرأة في الأحكام المتعلقة بالأسرة في الشريعة الإسلامية.

دال - الالتزامات الدولية

٢٢- إلى جانب اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، دخلت ماليزيا طرفاً أيضاً في الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق؛ واتفاقية جنسية المرأة المتزوجة؛ واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها[٧].

٢٣- وقد أنشئت لجان عديدة سعياً لتبسيط وتحسين تنسيق استجابة ماليزيا وامتثالها وتنفيذها لالتزاماتها القانونية التي تقتضيها معاهدات حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠٠٤، أنشئت بشكل رسمي اللجنة الحكومية المعنية بالمساواة بين الجنسين، لإثبات استعداد الحكومة والتزامها بالنهوض بوضع المرأة. كما أن هناك لجنة تنسيق مشتركة بين الوكالات تمارس أنشطتها برئاسة وزارة الخارجية وتتمثل مهمتها في دراسة الانضمام إلى المعاهدات وتقديم توصيات في هذا الشأن. وتعكف هذه اللجنة حالياً على دراسة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ويجري اتخاذ الخطوات الملائمة للتوصية بالانضمام إلى الاتفاقيتين الأخيرتين.

٢٤- وتنظر ماليزيا أيضاً في سحب تحفظاتها على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتنسق وزارة المرأة والأسرة وتنمية المجتمعات المحلية أعمال لجنة مشتركة بين الوكالات لرصد امتثال ماليزيا لهاتين الاتفاقيتين تتضمن مهامها تقديم التوصيات اللازمة إلى الحكومة لسحب تحفظات معينة على الاتفاقيتين.

٢٥- وماليزيا طرف أيضاً في العديد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، بما في ذلك الاتفاقية المتعلقة بالعمل الجبري أو الإلزامي؛ والاتفاقية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها؛ والاتفاقية المتعلقة بتطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، والاتفاقية المتعلقة بالهجرة من أجل العمالة.

٢٦- وحيث إن ماليزيا هي أحد الأعضاء الخمسة الأصليين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقد اضطلعت بدور هام في عملية تأسيس الرابطة وإعطائها صفة منظمة حكومية دولية ذات شخصية قانونية وذلك عن طريق توقيع ميثاق الرابطة من قِبَل القادة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وقد صدّقت ماليزيا على الميثاق في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وينصّ الميثاق الآن على إنشاء هيئة لحقوق الإنسان تابعة للرابطة، وهي خطوة إيجابية تمثل علامة فارقة في اتجاه الوفاء بالتزام الرابطة ودولها الأعضاء بالتقيد بمبادئ احترام الحريات الأساسية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي الوقت الحاضر، تعمل ماليزيا بهمة مع الدول الأعضاء الأخرى في الرابطة والجهات المعنية من أصحاب المصلحة، بما فيها العديد من منظمات المجتمع المدني، لصياغة الاختصاصات المتصلة بعمل هيئة حقوق الإنسان التابعة للرابطة.

٢٧- وماليزيا بلد مضيف للعمال من البلدان المجاورة وذلك بسبب وضعها الاقتصادي المزدهر وموقعها الجغرافي الجذاب والاستراتيجي. ويُستخدم العمال الأجانب كتدبير للتغلب على مشكلة نقص الأيدي العاملة في البلد في الوقت الراهن. وتخضع العمالة الأجنبية لشروط وأحكام معينة، منها على سبيل المثال مسؤولية رب العمل عن عودة العمال الأجانب إلى بلدانهم الأصلية وتوفير ظروف معيشية وأجور مناسبة لهم.

٢٨- وفي إطار الالتزام بتعزيز وحماية حقوق هذه الفئة من الأشخاص، أبرمت ماليزيا اتفاقاً ثنائياً مع حكومة إندونيسيا في أيار/مايو ٢٠٠٤ لتنظيم العمالة الأجنبية بين البلدين في قطاعات البناء والمصانع والزراعة تحديداً. كما وقّع البلدان مذكرة تفاهم في أيار/مايو ٢٠٠٦ تتعلق بتوظيف خدم المنازل. وتنص المذكرة على اتخاذ تدابير إيجابية تشمل استحداث عقد عمل نموذجي والحماية من خصم رواتب العمال لدفع الرسوم التي يتحملها رب العمل.

هاء - تعزيز الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية

٢٩- تعترف ماليزيا، بوصفها بلداً متعدد الأعراق، بأهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية شأنها شأن الحقوق المدنية والسياسية. وفي هذا الصدد، تلتزم ماليزيا التزاماً راسخاً بالتطوير المستدام للسياسات المتعلقة بتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل البلد. وقد نُفّذ العديد من البرامج ذات الصلة لمنفعة المواطنين.

١- الحق في التعليم

٣٠- يرجع منشأ نظام التعليم الحالي في ماليزيا الى حقبة ما قبل الاستقلال حين أدخل البريطانيون نظام التعليم العلماني في عام ١٨١٦. وبالتالي فإن التعليم في ماليزيا قد تطور على مدى فترة طويلة، مما يسهم في النجاح المعقول لنظام التعليم الذي يلبي مطالب المساواة بين مختلف المجموعات الاثنية فضلاً عن تلبية احتياجات بلد متسارع النمو. فالتعليم والمجتمع في ماليزيا مترابطان ترابطاً أساسياً كما هي الحال في سائر البلدان.

٣١- وتعترف ماليزيا بأهمية التعليم كأداة أساسية للتنمية الوطنية. ولذلك فقد كرست له القدر الأكبر من المخصصات في الميزانية الوطنية منذ استقلالها في عام ١٩٥٧. واليوم، ونظراً لتزايد أهمية التعليم والتدريب والتعليم مدى الحياة، فقد خصصت ماليزيا، بموجب الخطة التاسعة لماليزيا (9MP) (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مبلغاً قدره ٤٠,٣ مليار رينغيت ماليزي[٨] (نحو ٢١ في المائة من مجموع الميزانية السنوية) للانفاق على تطوير التعليم والتدريب.

٣٢- وقد أرسى تقرير عبد الرزاق لعام ١٩٥٦ بداية ملموسة للتعليم في ماليزيا. فقد أوصى التقرير بإنشاء نظام تعليم وطني يشجع التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقبلها الأمة. وأصبح التقرير الأساس الذي سُن بالاستناد إليه قانون التعليم في عام ١٩٥٧ بهدف استخدام منهج دراسي موحد لجميع المدارس، وهو منهج يتسق مع المبادئ الوطنية. وللمضي قُدماً في تطوير نظام التعليم، سُنّ قانون التعليم لعام ١٩٦١ استناداً إلى تقرير عبد الرحمن طالب لعام ١٩٦٠. وقد فرض القانون دراسة اللغة المالاوية كمادة إلزامية في المدارس الابتدائية والثانوية، وكذلك في المؤسسات التدريبية. وفي عام ١٩٧٩، واصل نظام التعليم تطوره ليركز على مهارات القراءة والكتابة والرياضيات في المناهج الدراسية، فضلاً عن إطالة مدة التعليم الرسمي لتبلغ ١١ سنة. ولتلبية متطلبات التعليم في القرن الحادي والعشرين، ينصّ قانون التعليم لعام ١٩٩٦ على توجيهات لتسيير سياسات التعليم في ماليزيا، إذ يجعل التعليم الابتدائي إلزامياً في هذا البلد.

ومنذ ذلك الحين تحول هدف التعليم ليصبح التنمية الشاملة والمتكاملة للأفراد، على النحو الذي تتوخاه الفلسفة التعليمية الوطنية[٩].

٣٣- وفي ظل هذا المجتمع المتعدد الأعراق، يوجد نوعان من التعليم الابتدائي هما: المدارس الوطنية والمدارس باللغة العامية (الصينية والتاميلية). ففي المدارس الوطنية، تُستخدم اللغة المالاوية في التعليم، بينما تُستخدم اللغة الصينية أو التاميلية في مدارس اللغة العامية. ويدلّ وجود هذين النوعين من المدارس في ماليزيا على مراعاة البعد المتصل بحقوق الإنسان في ماليزيا، كما أنه يلبي احتياجات السكان المتعددي الأعراق إذ يتيح منهجاً دراسياً موحداً ولغة وطنية تضمن الاندماج.

٣٤- وقد صاغت ماليزيا خطة رئيسية لتطوير التعليم في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، وهي تضع كذلك الخطوط العريضة لمبادرات ماليزيا الرامية إلى ضمان حصول جميع الطلاب على فرص تعليمية منصفة ومتكافئة، بغض النظر عن مكانهم وقدراتهم وانتمائهم الإثني. وتتصدى ماليزيا لمسألة صعوبة الحصول على التعليم عن طريق توفير مجموعة شاملة من تدابير دعم التعليم التي تشمل برنامج إقراض الكتب الدراسية، وخطة غذاء تكميلية، وصندوقاً استئمانياً لمساعدة الطلاب الفقراء، وتوفير المنح الدراسية، وتقديم المساعدة الغذائية، والمساعدة في توفير خدمات المواصلات، وتوزيع الأغطية، وتوفير بدل شهري للطلاب ذوي الإعاقة، وبرنامج المساعدة في تغطية الرسوم المدرسية، وتوفير مرافق لإيواء الطلاب المحرومين.

٣٥- ويحصل الطلاب ذوو الاحتياجات الخاصة على فرص تعليمية في مدارس خاصة وفي إطار برامج الإدماج في المدارس العادية. وتوفر ماليزيا تسهيلات تعليمية لثلاثة أنواع من الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة وهم: الأطفال الذين يعانون إعاقة بصرية، والأطفال الذين يعانون إعاقة سمعية، والأطفال الذين يواجهون صعوبة في التعلم. وحتى عام ٢٠٠٧، كانت هناك ٢٨ مدرسة وطنية للتعليم الخاص، ومدرستان للتعليم الثانوي الخاص، ومدرستان للتدريب المهني الخاص و٩٧٣ مدرسة في إطار برنامج التعليم المدمج الخاص. وتُستخدم مناهج المدارس الوطنية في مدارس التعليم الخاص وفي برنامج التعليم الشامل. بيد أن هذه المناهج تُعدّل بحيث تلبي الاحتياجات الخاصة لهذه الفئة من الطلاب.

٣٦- وتقرّ ماليزيا بأهمية التعليم بالنسبة لمجموعات السكان الأصليين. ويجري في إطار الخطة الرئيسية لتطوير التعليم تنفيذ وتحديد عدة برامج خاصة لتقليص الفجوة التعليمية بين الطلاب المنحدرين من السكان الأصليين. وتشمل البرامج المذكورة برنامجاً للوصول إلى أطفال أورانغ أسلي وبينان، لمعالجة احتياجات الطلاب من السكان الأصليين، وبرنامجاً لإعادة تصميم وتكييف المناهج الدراسية وفقاً لاحتياجات هؤلاء الطلاب وخلفياتهم، واستحداث مواد تدريبية خاصة للطلاب المنحدرين من جماعة *بينان*. كما تُخصص أموال للطلاب المنحدرين من جماعة أورانغ أسلي لتزويدهم بالزي المدرسي ورسوم المواصلات والمدارس والامتحانات والقرطاسية، والمعونة الغذائية والمنح الدراسية.

٣٧- ويُقبل غير المواطنين في المدارس المدعومة من الحكومة ما داموا يفون بأحكام نظام التعليم وشريطة الحصول على موافقة من وزارة التعليم. كما أنهم يتمتعون بحرية التسجيل في أي مدرسة خاصة في جميع أنحاء البلد. وفي ظل تدفق العمال الأجانب من إندونيسيا، فقد أبرمت ماليزيا اتفاقاً مع إندونيسيا لتعيين مدرسين مؤهلين ووضع مناهج دراسية للمدارس التي تنشئها مؤسسة هومانا، وهي مؤسسة أنشئت بفضل التعاون بين الهيئات التعليمية في البلدين لصالح أطفال العمال الأجانب الوافدين من إندونيسيا.

٣٨- وتمتثل ماليزيا لالتزامها بموجب اتفاقية حقوق الطفل امتثالاً تاماً، ومن ثم لا يوجد في ماليزيا أطفال محرومون من التعليم. كما تتعاون الحكومة باستمرار مع شتى المنظمات الدولية، كمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات المجتمع المدني، لضمان التحاق أبناء المهاجرين غير القانونيين بفصول دراسية غير رسمية تنظمها المنظمات غير الحكومية، كالمدارس التي تُدار بواسطة المجتمعات المحلية.

٢- الحق في الصحة

٣٩- إن للتمتع بالحق في الصحة أهمية فائقة في جميع مناحي حياة الفرد ورفاهه. ويشمل الحق في الصحة الحصول على الرعاية الصحية الملائمة (الطبية والوقائية)، والتغذية، والمرافق الصحية، والمياه النظيفة والهواء النقي. ويجري تطوير السياسات والبرامج في ماليزيا لتوفير الخدمات الصحية التي تلبي الاحتياجات الصحية للجميع. كما أن ماليزيا تعترف بالاحتياجات الصحية المتباينة والخاصة بكل فئة من الفئات العمرية، من المواليد إلى المسنّين، وهي تحرص على تلبيتها مع إعطاء أولوية خاصة للنساء في سن الإنجاب والأطفال وذوي الإعاقات.

٤٠- وتوفر ماليزيا خدمات صحية مدعومة من الدولة إلى حد كبير بتكلفة متدنية جداً أو مجاناً في مرافق الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثلاثية[١٠]. وتتكفل الحكومة بتغطية نحو ٩٨ في المائة من تكاليف الرعاية الصحية. والمرافق المذكورة مفتوحة أمام الجميع دون تمييز، بغض النظر عن الانتماء الاجتماعي، أو الجنسية، أو القدرة المالية، بما في ذلك أمام العمال المهاجرين بغض النظر عن وضعهم القانوني. كما أن هذه المرافق الصحية موزعة توزيعاً في مختلف المواقع الجغرافية في البلد. أما في الأماكن التي لا يتوفر فيها ما يكفي من المرافق الصحية الثابتة، فإن الحكومة توفر للمجتمعات المحلية خدمات دعم تشمل العيادات المتنقلة والأطباء الجوالين.

٤١- وفي إطار الجهود الرامية إلى ضمان الوصول إلى مستوى رفيع من الرعاية الصحية، استحدثت وزارة الصحة نظام الرعاية الأولية الإلكتروني، وهو نظام إلكتروني لإدارة العيادات الطبية. وهو وسيلة لتمكين المسعفين والأطباء العاملين في مناطق نائية ومناطق يصعب الوصول إليها من إدارة الحالات الطبية على نحو يتّسم بالفعالية والكفاءة ويضمن إنقاذ الأرواح. ويضع هذا النظام الرعاية الطبية المتخصصة في متناول المرضى كما يحدّ من عزلة الأخصائيين.

٤٢- وتوفر الحكومة خدمات صحية شاملة للأسر من خلال العديد من البرامج الرامية إلى الحدّ من الأمراض والوفيات بين مختلف الفئات العمرية، مع التركيز خاصةً على النساء والأطفال. وتشمل هذه البرامج رعاية الأمومة والرعاية في فترة الحمل، والوقاية من انتقال مرض الإيدز من الأم إلى الطفل، وتحديد النسل، وفحص الكشف عن سرطان الرحم، والكشف عن أورام الثدي. وتشمل البرامج المخصصة لرعاية الأطفال طائفة من خدمات الوقاية والتوعية والعلاج وإعادة التأهيل. وتوفر العيادات الطبية الخدمات الصحية للحوامل والمواليد والرضع وصغار الأطفال. كما تُوفر الخدمات الصحية للأطفال في دور الحضانة والمدارس الابتدائية والثانوية عن طريق إنشاء أفرقة طبية مدرسية. أما برامج الرعاية الصحية لذوي الإعاقة فتشمل رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وبرامج الوقاية والمتابعة للمكفوفين والصمّ، وخدمات إعادة التأهيل لذوي الإعاقة من البالغين.

٤٣- كما باشرت الحكومة تنفيذ برامج لتعزيز الصحة تشمل التثقيف والإعلام وإسداء المشورة لفئات مستهدفة، بغية تمكين عامة الجمهور من اتخاذ خيارات وقرارات مستنيرة بشأن جميع الجوانب المتعلقة بالصحة، لا سيما الصحة الإنجابية والجنسية.

٤٤- وقد حققت ماليزيا نجاحاً كبيراً في السيطرة على العديد من الأمراض المعدية عاماً بعد عام. وتجري السيطرة على هذه الأمراض بواسطة تدابير الصحة العامة، كالأحكام المتعلقة بمياه الشرب المأمونة، وبرنامج تحصين الأطفال، واتباع الإجراءات السلمية في الصرف الصحي والتخلص من النفايات، وتحسين الرقابة على نوعية التغذية والغذاء، فضلاً عن تحسين الخدمات الصحية.

٤٥- وفي ظل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في شتى أنحاء العالم، وضعت ماليزيا في عام ١٩٨٥ البرنامج الوطني للوقاية من مرض الإيدز والسيطرة عليه. ويشمل هذا البرنامج تعزيز التثقيف الصحي وتعميم المعلومات المتعلقة بهذا المرض على عامة الجمهور وعلى فئات مستهدفة معينة. وفي إطار هذا البرنامج، تقدم الحكومة تمويلاً للمنظمات غير الحكومية المعنية بمرض الإيدز لما لها من دور بالغ الأهمية في البرامج المتعلقة بالإيدز والدعوة للوقاية منه في ماليزيا، وخاصة في مساعدة الفئات الأكثر تعرضاً للإصابة به. وتدرك الحكومة أن الالتزام السياسي القوي والتدابير الوقائية النشطة شرطان أساسيان لمنع تفشي هذه الجائحة التي قد تبدّد المكاسب الإنمائية التي حققها البلد حتى الآن. وفي عام ٢٠٠٦، صيغت الخطة الاستراتيجية الوطنية لوضع إطار عمل لجهود ماليزيا في التصدي لمرض الايدز خلال فترة السنوات الخمس من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠. وتراعي السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالصحة المعارف العلمية الراهنة، وتوصيات منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأنشطة الدولية، والسياسات والأنظمة الحكومية السارية، فضلاً عن مراعاة حساسيات المجتمع وقبوله.

٤٦- وإلى جانب توفير الخدمات الصحية العامة، تحرص ماليزيا كذلك على توفير خدمات برامج الوقاية من الإيدز لمجموعات السكان الأصليين للوقاية من الإصابة بهذا المرض ومنع تفشيه بينها. ويجري توفير الخدمات الطبية والصحية إلى السكان الأصليين في ماليزيا بواسطة مرافق ثابتة وأفرقة صحية وعيادات متنقلة، الأمر الذي أدّى إلى زيادة الغطاء الصحي إلى نسبة ٨٠ في المائة.

٣- الحقوق الثقافية

٤٧- إن للتمثيل الثقافي أهمية كبيرة في بلد متعدد الأعراق كماليزيا، ولأسلوب التمثيل دور أساسي في تحديد وتيرة الاندماج. فالوحدة والتفاعل بين الأعراق قد شكلا مجتمعاً متنوعاً وحيوياً يتسم بطابع فريد على نحو استثنائي. والأعراق الثلاثة الرئيسية في ماليزيا لا تحتفظ بثقافاتها وتقاليدها فحسب، بل إنها تتمسك أيضاً بقيم التفاهم والتسامح فضلاً عن تقاسم إرثها الثقافي. وهذه الوحدة الثقافية في ظل التنوع قد أفسحت المجال للتعايش السلمي وهي المحرك الرئيس للاستقرار السياسي والنمو اللذين تتمتع بهما ماليزيا.

٤٨- وتقوم السياسة الثقافية الوطنية لماليزيا على تجاربها التاريخية ووضعها الحاضر والتنمية التي تتطلع إلى تحقيقها في المستقبل. وتنطوي هذه السياسة على تحقيق التنمية الثقافية عن طريق الاستيعاب والتوليف لتشجيع الوحدة الوطنية والحد من نزعات الاستقطاب العرقي. فالثقافة والقيم التقليدية تُصان وتُحفظ وتُمارس في الحياة اليومية للناس، على نحو يضمن

أسلوب حياة متوازناً وصحياً. وتُشجَع المجتمعات المحلية كلها على ممارسة إرثها الثقافي والفني والتعبير عنه وعرضه، بحيث تعزز التفاهم بين الثقافات والاعتزاز بالتنوع الثقافي.

٤٩- وقد مكّنت السياسات الاجتماعية - الاقتصادية والأحكام الدستورية ماليزيا من الحفاظ على الوحدة الوطنية وتوطيدها عن طريق عملية إدماج أفراد الشعب قاطبة. وقد نُفذت السياسة الاقتصادية الجديدة في عام ١٩٧٠ وكان هدفها الأسمى هو الوحدة الوطنية التي تُحقَّق بواسطة استراتيجية مزدوجة تتمثل في القضاء على الفقر بغض النظر عن العرق والفئة الاجتماعية، وإعادة هيكلة المجتمع بحيث لا يستمر الربط بين مهن وأعراق معينة.

٥٠- وفي عام ١٩٩٠ جاءت سياسة التنمية الوطنية لتخلف السياسة الاقتصادية الجديدة وتمثل هدفها في تحقيق تنمية متوازنة بغية إقامة مجتمع أكثر اتحاداً وعدالةً. وطُرحت سياسة الرؤية الوطنية في عام ٢٠٠١، وكان محورها بناء أمة قادرة على التكيف والتنافس يتمثل هدفها الأبرز في الوحدة الوطنية. وتهدف سياسة الرؤية الوطنية إلى قيام أمة ماليزية تقدمية ومزدهرة تعيش في وئام وتعمل بروح الشراكة الكاملة والمنصفة.

٥١- ويعكس المشهد السياسي في ماليزيا دور ومشاركة مختلف الفئات الإثنية والإثنية الفرعية. فإدماج شتى المجموعات الإثنية في النظام السياسي يضمن صوتاً للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مختلف المجموعات الإثنية تحظى بفرصة المشاركة في العملية السياسية وعملية صنع القرارات، فضلاً عن إدارة شؤون البلد، على جميع المستويات.

٤- القضاء على الفقر

٥٢- تؤمن ماليزيا بأهمية القضاء على الفقر. ولقد انخفضت معدلات الفقر انخفاضاً حاداً خلال العقود الثلاثة والنصف الماضية. ويعود ذلك إلى الجهود التي بذلتها ماليزيا لإدراج أبعاد جديدة في التصدي للفقر في صفوف السكان الأصليين والأقليات في صباح وسراواك؛ وفقراء المدن وسكان المناطق النائية. وتأمل ماليزيا القضاء على الفقر المدقع وخفض نسبة الفقر عموماً بمقدار النصف ليصل إلى ٢,٨ في المائة بحلول عام ٢٠١٠.

٥٣- وقد تمكنت ماليزيا، منذ السبعينات من القرن الماضي، من الحد من مستوى الفقر لدى نصف عدد السكان (٤٩,٦ في المائة) بتطبيق برامج مختلفة تستهدف القضاء على الفقر. وانخفضت، نتيجة ذلك، معدلات انتشار الفقر في صفوف السكان الماليزيين من ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٣,٦ في المائة في عام ٢٠٠٧. وانخفض معدل انتشار الفقر في المدن من ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٢ في المائة في عام ٢٠٠٧، بينما انخفض في الأرياف من ١١,٩ في المائة إلى ٧,١ في المائة. ونتيجة هذا الإنجاز أصبح الهدف المنشود الآن من خطة ماليزيا التاسعة هو مواصلة خفض معدل الفقر إلى ٢,٨ في المائة بحلول عام ٢٠١٠، وماليزيا واثقة من أنها ستحقق هذا الهدف[١١].

٥٤- ولإعطاء صورة أوضح عن مدى الحد من الفقر، يُذكر أن عدد الأسر المعيشية الفقيرة انخفض بنسبة ٣٣ في المائة، أي من ٣٠٠ ٣١١ أسرة إلى ٠٠٠ ٢٠٩ أسرة في الفترة المعنية. وقد حدث هذا الانخفاض بفضل النمو الاقتصادي الإيجابي وتنفيذ مختلف البرامج والمشاريع المخصصة للقضاء على الفقر.

٥٥- وسُجّل هذا الانخفاض في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. فازداد دخل الأسر المعيشية في المدن بنسبة ٣,٣ في المائة سنوياً، أي من ٩٥٦ ٣ رينغتاً ماليزياً في عام ٢٠٠٤ إلى ٣٥٦ ٤ رينغتاً ماليزياً في عام ٢٠٠٧، بينما ازداد دخل الأسر المعيشية الريفية في الفترة المعنية بنسبة ٦,٨ في المائة، أي من ٨٧٥ ١ رينغتاً ماليزياً إلى ٢٨٣ ٢ رينغتاً ماليزياً. وازداد متوسط دخل الأسر المعيشية في ماليزيا من ٢٤٩ ٣ رينغتاً ماليزياً شهرياً في عام ٢٠٠٤ إلى ٦٨٦ ٣ رينغتاً ماليزياً شهرياً في عام ٢٠٠٧، أي بمعدل نمو سنوي قدره ٤,٣ في المائة.

٥٦- وكان معدل النمو الأعلى المسجل في دخل الأسر المعيشية الريفية يعود بصفة رئيسية إلى تحسن أسعار السلع الأساسية، ولا سيما المطاط وزيت النخيل. ولقد أجرت ماليزيا تعداداً للأسر المعيشية الفقيرة وأنشأت بنك بيانات مشتركاً للمستخدمين سمّته "e-Kasih"، وهو يتألف من بيانات وطنية متكاملة تشكل مرجعاً مشتركاً لمختلف الوكالات الحكومية وتفسر دخل خط الفقر ومفهوم الأسر الفقيرة بناء على معيار موحد. كما أنشأت ماليزيا آلية رصد على الصعيد الاتحادي وصعيدي الولايات والمناطق لرصد تنفيذ البرامج.

٥٧- ولقد أسهمت استثمارات القطاعين العام والخاص إسهاماً كبيراً في تقليص فجوة الفقر، ولا سيما بين سكان الأرياف وسكان المدن. وتشترك مؤسسات القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية وتسهم في جهود القضاء على الفقر، وذلك بأساليب شتى من بينها خلق فرص العمل، وإتاحة المنح الدراسية والرعاية وتوفير التدريب لتحسين المهارات.

٥- الحق في سكن لائق

٥٨- يهدف تأمين الحق في المأوى إلى توفير سكن لائق وتحسين مستوى المعيشة والرفاه لجميع السكان. ويعتبر السكن اللائق، بالتالي، جانباً من جوانب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا بدّ من توفره. ومن هذا المنطلق تولي الحكومة أهمية كبرى لإتاحة السكن اللائق، والمريح والجيد بأسعار ميسرة لجميع الماليزيين.

٥٩- ويقوم القطاعان العام والخاص بتنفيذ برامج الإسكان في ماليزيا. وكتدبير لتوفير السكن الجيد بأسعار ميسرة لجميع المواطنين، ولا سيما لذوي الدخل الأدنى، تشجع ماليزيا القطاع الخاص، في إطار خطتها التاسعة، على بناء عدد أكبر من المساكن ذات التكلفة المنخفضة والتكلفة المنخفضة - المتوسطة إطار في مشاريعها الإنمائية المختلطة، بينما يركز القطاع العام على بناء مساكن منخفضة التكلفة لمن يعيشون في مستقطنات ولفقراء المناطق الحضرية والريفية.

٦٠- ويتم التركيز على بناء عدد أكبر من الوحدات السكنية المنخفضة التكلفة لذوي الدخل المنخفض الذين لا يتجاوز دخلهم الأسري ٥٠٠ ٢ رينغت ماليزي في الشهر. ويتألف برنامج المساكن الشعبية من مساكن لا تقل مساحة البناء فيها عن ٦٥٠ قدماً مربعاً (٦٣ متراً مربعاً)، وتتألف من (٣) غرف نوم وغرفة جلوس ومطبخ وحمام ومرحاض لضمان معيشة مريحة.

٦١- وتمول المشاريع المشمولة في برنامجي "المساكن الشعبية للإيجار" "والمساكن الشعبية للبيع" وتنفذ من قبل الحكومة لتحسين مستوى المعيشة، والقضاء على الفقر، وإزالة المستقطنات في المدن[١٢]. وتيسر الحكومة الحصول على التمويل النهائي من مؤسسات مالية مختارة لصالح الراغبين في ابتياع سكن ممن يستوفون الشروط.

٦٢- وتتيح الحكومة كذلك خطة الإقراض السكني لذوي الدخل المنخفض عن طريق صندوق الإقراض السكني بغية تمكين هؤلاء الناس من بناء مساكنهم أو شراء مساكن منخفضة التكلفة لتحسين مستواهم المعيشي. كما تتاح خطة أخرى لذوي الدخل المنخفض، وهي خطة قرض الضمان السكني التي تديرها الشركة الماليزية للضمان الائتماني التي تضمن القروض الممنوحة من مؤسستين ماليتين محليتين معينتين للأشخاص المشمولين بفئة الدخل المؤهِّل ممن لا يحصلون على رواتب.

٦٣- وتوفر المساعدة السكنية للفقراء في المناطق الريفية أيضاً. ويجب للحصول على المساعدة استيفاء بعض الشروط، مثل عدم امتلاك مسكن، أو العيش في مسكن آيل للسقوط، أو استئجار أو استقطان مسكن مبني على أرض مملوكة لأشخاص آخرين أو للحكومة[١٣].

٦- حقوق المسنين

٦٤- ماليزيا هي إحدى أوائل بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي وضعت سياسة خاصة بالمسنين. وتضمن السياسة الوطنية الخاصة بالمسنين التي وضعت في عام ١٩٩٥ المركز الاجتماعي والكرامة والرفاه للأشخاص المسنين بوصفهم من أفراد الأسرة والمجتمع والوطن. وتنص السياسة على استغلال القدرات الذاتية إلى أقصى ما يمكن، وإتاحة إمكانية الاستفادة من جميع الفرص، وتوفير الرعاية والحماية. وقد تم استعراض الاستراتيجيات المحددة في إطار هذه السياسة على ضوء خطة عمل مكاو لعام ١٩٩٩ بشأن الشيخوخة في آسيا والمحيط الهادئ، وخطة عمل مدريد الدولية لعام ٢٠٠٢ المتعلقة بالشيخوخة، واستراتيجية شانغهاي لعام ٢٠٠٢ بشأن التنفيذ.

٦٥- وتهتم ماليزيا كذلك برفاه المواطنين المسنين وتتخذ التدابير اللازمة لتشجيع الأسرة على رعاية أفرادها المسنين. فيُمنح الأفراد إعفاءً ضريبياً قد يصل إلى ٠٠٠ ٥ رينغت ماليزي لتغطية التكاليف الطبية وتكاليف ابتياع المعدات الخاصة بالوالدين المسنين.

٦٦- وتقر ماليزيا بأن الأمن المالي ما زال يشكل مصدر قلق كبير بالنسبة إلى الأشخاص المسنين، فقررت، بناء عليه، زيادة البدلات من ٢٠٠ رينغت ماليزي إلى ٣٠٠ رينغت ماليزي لِمَن بلغوا ٦٠ عاماً من العمر وما فوق ممن يفتقرون إلى شبكة دعم أسرية وإلى القدرة المالية على تلبية احتياجاتهم. ويتبين، بعد وضع عامل غلاء المعيشة في الحسبان، أن تلك الزيادة مَنَحَت ٠٠٠ ٢٨ مواطن فقير متقدم في السن استحقاقات لا بأس بها.

٦٧- وبحلول عام ٢٠٣٥ ستكون نسبة الذين بلغوا أو تجازوا ٦٠ عاماً قد بلغت ١٥ في المائة من عدد السكان الإجمالي في ماليزيا. وعلى ضوء هذا التطور، تعكف الحكومة على إجراء دراسة عما ينبغي اتباعه من سياسة وخطة عمل لمعالجة المسائل المتصلة بمجتمع تتزايد فيه أعداد المسنين.

رابعاً – الانجازات، وأفضل الممارسات، والتحديات، والقيود، والأولويات الوطنية

ألف – الانجازات وأفضل الممارسات

١– سيادة القانون

(أ) الحكم السديد

٦٨- من المسلم به أن الحكم السديد ضروري لإعمال حقوق الإنسان بصورة ناجحة في ماليزيا. وضماناً للحكم السديد على الصعيد المحلي، أنشأت ماليزيا المعهد الماليزي للنزاهة بغية تعزيز وتنسيق تنفيذ خطة النزاهة الوطنية "Pelan Integriti Nasional". وقد وضعت ماليزيا تلك الخطة بعد إجراء سلسلة من المشاورات على الصعيد الوطني أشركت فيها جميع قطاعات المجتمع. وكان الهدف العام المنشود من هذه الخطة هو مواجهة التحدي الرابع المحدد في رؤية ماليزيا لعام ٢٠٢٠ أي، على وجه التحديد، بناء مجتمع قائم على أسس أخلاقية سامية يتحلى مواطنوه بقيم دينية وروحية راسخة وبمعايير أخلاقية رفيعة. وسيساعد إعمال خطة النزاهة الوطنية وتشغيل المعهد على تيسير بلوغ هدف تعزيز النزاهة عن طريق التصدي للفساد، ومراقبة نظام توصيل الخدمات للجمهور وإدارة المؤسسات.

٦٩- كما أنشأت ماليزيا أكاديمية مكافحة الفساد التي باشرت عملياتها في عام ٢٠٠٥ لتوفير التدريب في مجال المسائل المتصلة بمكافحة الفساد. وأثبتت ماليزيا، على الصعيد الدولي، التزامها بمكافحة الفساد بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أصبحت نافذة في ماليزيا اعتباراً من ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٧٠- وقد صنّف في تقرير عام ٢٠٠٧ المقدم من مراجع الحسابات العام مستوى الأداء بأنه "جيد جداً" في حالة أن ٤,٧ في المائة من مجموع الوكالات الحكومية الخاضعة للتقييم على أساس مؤشر المساءلة، وعددها ٢١٢ وكالة، و"جيد" في حالة ٦٦,٥ في المائة و"مرضٍ" في حالة ٢٨,٧ في المائة منها. ومؤشر المساءلة هذا هو أداة لقياس التقدم الذي أحرزته الوكالات العامة في مجال تحسين إدارتها المالية. وقُيِّمت الوزارات، وأمانات الخزانات في الولايات، والإدارات الاتحادية وإدارات الولايات، والهيئات التشريعية، والحكومات المحلية، وصُنِّفت وفقاً لعدد "النجوم" التي فازت بها على أساس مؤشر المساءلة الذي قيَّم جودة الأداء حسب مؤشرات أساسية من بينها ضبط الإيرادات والنفقات وإدارة الأموال العامة في حسابات الإقراض والاستثمار والائتمان[١٤].

٧١- وفي شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، طرح رئيس الوزراء سعادة السيد عبد الله أحمد بدوي فكرة إنشاء فرقة عمل مخولة سلطات واسعة لتناول المسائل المتصلة بالبيروقراطية في التعامل بين المؤسسات التجارية والحكومة، وأدى ذلك إلى إنشاء فرقة العمل الخاصة لتيسير الأعمال التجارية (PEMUDAH). ويشمل نطاق عمل تلك الفرقة تيسير الأعمال التجارية في ماليزيا بتحديد التحسينات التي ينبغي إدخالها على العمليات واللوائح الحكومية القائمة بالاستناد إلى معلومات مرتجعة من الجمهور وتقارير تقييم شاملة لمستويات الأداء، والإشراف على تنفيذ التحسينات المحددة، وتقديم توصيات إلى الحكومة على أساس المعلومات المرتجعة من الجمهور بشأن التغييرات التي ينبغي إدخالها على السياسات المتبعة في مجال الأعمال التجارية[١٥].

(ب) مشاركة منظمات المجتمع المدني

٧٢- تعمل ماليزيا بالتعاون الكامل مع منظمات المجتمع المدني على رسم مسارها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ومن الأمثلة على ذلك ما يتصل بمجال النهوض بالمرأة. فإدارة النهوض بالمرأة، وهي وكالة تابعة لوزارة النهوض بالمرأة والأسرة والمجتمع، تعمل عن كثب مع المجتمع المدني بغية تنفيذ مختلف برامج التمكين، كالبرامج المدرة للدخل، وبرامج بناء المهارات القيادية، والبرامج الرامية إلى إزالة الحواجز التي تعوق تقدم المرأة.

٢- تعزيز العملية الديمقراطية

٧٣- تكلف لجنة الانتخابات، بموجب الدستور الاتحادي، بمسؤولية إجراء انتخابات مجلس النواب والجمعيات التشريعية للولايات في ماليزيا. وتقوم لجنة الانتخابات بإجراء الانتخابات وتسجيل الناخبين وتفرض على جميع المسؤولين عن الانتخابات توخي العدل والنزاهة والتقيد بأحكام الدستور الاتحادي ذات الصلة. وتضمن تلك اللجنة، أيضاً، مراعاة العملية الديمقراطية في البلد وتشرف على تحقيقها وتصونها بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة على نحو ما تجلى في الانتخابات العامة الثانية عشرة الأخيرة التي أُجريت بتاريخ ٨ آذار/مارس ٢٠٠٨. حيث لم تحقق الحكومة الحالية للائتلاف السياسي الحاكم *"Barisan Nasional"* أغلبية الثلثين وفاز ائتلاف المعارضة بالأغلبية في خمسة مجالس من أصل ١٣ مجلساً تشريعياً للولايات، مقارنة بمجلس واحد في الانتخابات الأخيرة.

باء - التحديات، والقيود، والأولويات الوطنية

١- الإصلاحات المؤسسية/التشريعية

٧٤- ماليزيا ملتزمة التزاماً تاماً بتعزيز وصون استقلال ونزاهة السلطة القضائية. ويمكن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بتطبيق نظام ناجع وفعال لإقامة العدل. وتحقيقاً لهذه الأغراض، تلتزم ماليزيا بالمعايير والمبادئ الدولية المنصوص عليها في مبادئ بنغالور للسلوك القضائي، كعدم التحيز، والنزاهة، واللياقة. ولقد اتخذت ماليزيا، في الواقع، تدابير إيجابية لمعالجة جميع شواغل وادعاءات الجماهير بخصوص جوانب معينة في عمل السلطة القضائية الماليزية.

٧٥- وقد أنشئت لجنة تحقيق ملكية للنظر في تلك الادعاءات. وتم، من باب الشفافية، تعميم النتائج التي خلصت إليها هذه اللجنة.

٧٦- وشرعت ماليزيا في إجراء إصلاحات لاسترجاع ثقة الجماهير بالسلطة القضائية. وستتناول تلك الإصلاحات إمكانية إنشاء لجنة مستقلة لتعيين القضاة أيضاً.

٧٧- كما تم تدعيم سياسات تعيين قضاة المحاكم الجزئية وقضاة المحاكم الجنائية لضمان توفر مستوى رفيع من الكفاءة والأهلية. كما طُبِّقت برامج تدريبية فعالة للتصدي للتحديات التي تواجه نظام العدالة الحالي.

٧٨- وتعمل ماليزيا في الوقت الحاضر على تحويل وكالتها المكلفة بمكافحة الفساد إلى هيئة تتمتع بدرجة أكبر من الاستقلال في مكافحة الفساد.

٧٩- وقد أُنشئت في عام ٢٠٠٤ اللجنة الملكية المعنية بتعزيز عمليات وإدارة الشرطة الملكية الماليزية بغية تحسين خدمات وفعالية الشرطة فضلاً عن استرجاع ثقة الجماهير بقوات الشرطة. وما زالت ماليزيا تعدّ لاتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ التوصيات المقدمة من هذه اللجنة.

٢- تحديات الإعمال والتنفيذ

(أ) قانون الأمن الداخلي وتنفيذه

٨٠- يهدف قانون الأمن الداخلي الذي صدر في عام ١٩٦٠ وبدأ سريانه في ١ آب/أغسطس ١٩٦٠ (في ماليزيا الغربية) وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ (في ماليزيا الشرقية) إلى مكافحة العناصر المخربة والأعمال الهدامة التي تهدد الأمن القومي.

٨١- وغرض هذا القانون هو وضع الأحكام اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي في ماليزيا، وضبط المسائل المتصلة بالحبس الاحتياطي، ومنع الأعمال التخريبية، والقضاء على أعمال العنف المنظم ضد الأفراد والممتلكات في ماليزيا، وما يتصل بذلك من أمور. وقانون الأمن الداخلي ضروري لحفظ السلم والاستقرار وضمان أمن الأفراد في ماليزيا.

٨٢- ويخول قانون الأمن الداخلي الوزير سلطة احتجاز أي شخص للحيلولة دون قيامه بأعمال تخل بأي شكل كان بأمن ماليزيا أو بأمن أي جزء من أجزائها أو تخل بضمان توفر الخدمات الأساسية فيها أو بحياتها الاقتصادية.

٨٣- وتجيز المادة ٧٣ لأي ضابط شرطة القيام، بدون أمر من المحكمة، بإلقاء القبض على أي شخص واحتجازه ريثما يتم التحقيق معه، إن وجدت أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن احتجازه مبرَّر في إطار المادة ٨ وأنه ارتكب فعلاً يخل بأي شكل كان بأمن ماليزيا أو بأمن أي جزء من أجزائها أو يخل بضمان توفر الخدمات الأساسية فيها أو بحياتها الاقتصادية، أو هو على وشك ارتكاب ذاك الفعل أو يُحتمل أن يرتكبه.

٨٤- وتنص المادة ٨ على أحكام تخول الوزير سلطة الأمر باحتجاز أي شخص بدون محاكمة لمدة قد تصل إلى سنتين، إن رأى أن هذا الاحتجاز ضروري لمنع هذا الشخص من ارتكاب أي فعل يخل بأي شكل كان بالأمن القومي. ويجوز تجديد أمر الاحتجاز لمدة إضافية لا تتجاوز السنتين في كل مرة.

٨٥- وتنص المادة ١١ من قانون الأمن الداخلي على أنه يحق لأي شخص يُصدر الوزير أمراً بشأنه في إطار المادة ٨ أن يطعن في هذا الأمر أمام مجلس استشاري. وعلى المجلس أن ينظر في هذا الطعن في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ استلامه، أو في غضون فترة أطول إذا أجاز الملك [Yang di-Pertuan Agong] ذلك، ويقدم المجلس توصياته بشأن القضية إلى الملك الذي يعطي بدوره ما يراه ملائماً من توجيهات بخصوص الأمر الصادر عن الوزير.

٨٦- وتنص المادة ١٣ من قانون الأمن الداخلي كذلك على أن يقوم مجلس استشاري بإعادة النظر، على الأقل مرة واحدة كل ستة أشهر، في أي أمر يصدره الوزير بموجب المادة ٨ من قانون الأمن الداخلي ما دامت سارية.

٨٧- ويحق للمحتجزين أن يطلبوا إصدار أمر بالإحضار أمام المحكمة على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية للطعن في صحة الشرط الإجرائي لأمر احتجازهم.

٨٨- ويحق للمحتجزين أن يطلبوا توكيل محامين من اختيارهم أو اختيار أسرهم لتمثيلهم في إجراءات أمر الإحضار وأمام المجلس الاستشاري. ولا يجوز أبداً حبس الشخص المحتجز في الحبس الانفرادي. وللمحتجز الحق في أن يزوره أفراد أسرته فضلاً عن حقه في الاتصال بمحامٍ من اختياره.

(ب) عقوبة الإعدام/العقوبة البدنية

٨٩- يجيز القانون توقيع عقوبة الإعدام ولكنها لا تفرض إلاَّ على أخطر الجرائم ووفقاً لأحكام القانون الساري وقت ارتكاب الجريمة وشريطة مراعاة الأصول القانونية. وتشير ماليزيا إلى أن هذه الممارسة مطابقة للمعايير الدولية بما فيها المادة ٦(٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٩٠- وينص الإطار القانوني الماليزي على ضمانات صارمة ينبغي الامتثال لها قبل تنفيذ حكم الإعدام. وإضافة إلى الشرط القانوني الذي يقضي بعدم جواز فرض عقوبة الإعدام إلاَّ على جرائم تقع تحت طائلة هذه العقوبة بموجب القانون الساري وقت ارتكاب الجريمة، لا يجوز الحكم بالإعدام على أي شخص لم يكن قد بلغ سن الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجريمة، كما أنه لا يجوز فرض تلك العقوبة إلاَّ بعد إثبات جريمة الشخص المتهم بأدلة قاطعة، ولا ينفذ الحكم إلاَّ بعد أن تصدر محكمة مختصة حكماً نهائياً.

٣- الاتجار بالأشخاص والعمال المهاجرين

٩١- يُنظر إلى مسألة الاتجار بالأشخاص ، ولا سيما النساء والأطفال، من منظور شامل لا يفصلها عن مسألة العنف ضد المرأة أو عن إيذاء الأطفال ولا يقصر على النساء المهاجرات. وتؤيد ماليزيا التدابير والقرارات الرامية إلى حماية المرأة من الاغتصاب والأعمال الإجرامية والعدائية والخطف والاسترقاق والسخرة.

٩٢- ولتوفير المساعدة لضحايا الاتجار بالأشخاص، أنشأت ماليزيا ثلاثة مآوٍ لإيواء هؤلاء الأشخاص. وتوفر تلك المآوى المأوى والخدمات الاستشارية لضحايا الاتجار بالأشخاص قبل إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية.

٩٣- وبغية تعزيز تدابير الوقاية والحماية من الاتجار بالأشخاص، شرعت ماليزيا في حملات نشطة للتوعية العامة بالمسائل المتصلة بالاتجار بالأشخاص وذلك بعقد حلقات دراسية وحلقات عمل وبتوزيع منشورات. وتقوم ماليزيا حالياً بتأسيس مركز إعلامي جامع بشأن مسألة الاتجار بالأشخاص يوفر معلومات شاملة عن الإحصاءات المتعلقة بالمتاجرين وبالضحايا. كما أنشأت ماليزيا لجنة مشتركة بين الوكالات معنية بحماية ضحايا الاتجار وإعادة تأهيلهم. وتشترك في هذه اللجنة أيضاً منظمات غير حكومية كما يشترك فيها أكاديميون.

٩٤- وفي مختلف التقارير المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، تصنَّف ماليزيا أساساً كدولة عبور ومقصد. وليس عليها إلا ضبط تدفق الأشخاص القادمين من دول المصدر، سواء كانوا مهاجرين أو ضحايا للاتجار أو لاجئين. وتسلم ماليزيا بما يقع على عاتقها من التزامات في مجال حقوق الإنسان تجاه كل فرد، إلا أنه بالنظر إلى سهولة التسلل عبر

حدودها، فإن تدفق الأشخاص ما فتئ يزداد على الرغم من تأكيد دول المصدر أنها اتخذت تدابير تدريجية وارتقت إلى مرتبة أعلى في تقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة الذي يصدر سنوياً بشان الاتجار بالأشخاص. ولا يمكن أبداً لدولة العبور أو المقصد أن تحل هذه المشكلة، بل يجب أن يقع على كاهل دول المصدر مسؤولية معالجة الأسباب الجذرية للهجرة.

٩٥- فجميع الإجراءات التي تتخذها دول العبور والمقصد لن تكون إلاَّ إجراءات مؤقتة لأنها لن تتمكن من معالجة الأسباب الجذرية للهجرة. ومن هذا المنطلق، ترى ماليزيا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على دول المصدر تركيزاً أكبر مالياً ومن حيث بناء القدرات.

٤- حقوق الجماعات الأصلية والأقليات

٩٦- ماليزيا موطن لعدد لا بأس به من الجماعات الأصلية. وتستخدم عبارة أورانغ أصلي *(Orang Asli)* للدلالة على السكان الأصليين في شبه جزيرة ماليزيا، بينما تستخدم في المنطقة الشرقية من ماليزيا عبارة السكان الأصليين لصباح وسراواك. وتتمتع الجماعات الأصلية، بصفتها مؤلفة من مواطنين ماليزيين، بنفس الحقوق التي تتمتع بها مجموعات إثنية أخرى. وإن إقامة علاقات منسجمة بين السكان الأصليين وباقي السكان الماليزيين أمر يتسم بالأهمية ويسهم في استقرار البلد كما يشجع التنوع الثقافي في عالم ما انفك يزداد تعددية.

٩٧- والتحدي الأهم الذي يواجه ماليزيا هو انتشال الجماعات الأصلية من براثن التخلف وإدماجها في صلب المجتمع. وتمشياً مع هذا الغرض، وضعت ماليزيا سياسات واستراتيجيات شاملة للنهوض بالجماعات الأصلية تركز على الارتقاء بمركز مجتمعاتها وتحسين سبل معيشتها عن طريق البرامج الاجتماعية - الاقتصادية. وأولت الحكومة الأولوية، في الوقت نفسه، لمساعدة تلك الجماعات على صون تراثها الثقافي التقليدي.

٩٨- وتحمي ماليزيا، بموجب الدستور، الحقوق القانونية لجماعات السكان الأصليين *(أورانغ أصلي)*[١٦]. وقد سنت أيضاً قانون السكان الأصليين في عام ١٩٥٤ لحماية السكان الأصليين في المنطقة الغربية من ماليزيا وتحقيق رفاههم والنهوض بهم. وتتولى إدارة شؤون جماعات *أورانغ أصلي* التي يترأسها مدير عام مسؤولية حماية رفاه هذه الجماعات وإدارة تنميتها. ولكن يحق لزعيم السكان الأصليين أن يمارس سلطته في الشؤون المتصلة بعادات ومعتقدات السكان الأصليين في أي مجتمع من مجتمعاتهم أو في أي جماعة إثنية من جماعاتهم. ويشغل أفراد منتمون إلى جماعات *أورانغ أصلي* في ماليزيا مناصب مختلفة مهنية وغير مهنية في الخدمة العامة، كمناصب في الوزارات والجامعات والمستشفيات.

٩٩- وجماعة *"بينان" Penan* هي، تقليدياً، جماعة من البدو الرحل وإن كان الجزء الأكبر من أفرادها قد استقروا (٩٧ في المائة). ويسمح لأقليتها المتبقية التي تفضل حياة الترحل بالاستمرار في العيش وفقاً لتقاليدها. لكن الحكومة تبذل جهوداً مستمرة لإقناع هؤلاء الأفراد بميزات أسلوب الحياة التي تتسم بدرجة أكبر من الاستقرار.

١٠٠- واعترافاً بضرورة مساعدة مجتمع *البينان* على التكيف مع أسلوب الحياة المستقرة بغية التمكن من الإسهام بصورة إيجابية في نمو البلد وتنميته، أنشئت اللجنة الحكومية لشؤون البينان في عام ١٩٨٧. والهدف المنشود هو وضع سياسات وإعداد وتنفيذ خطط إنمائية للنهوض بمجتمع *البينان*[١٧].

١٠١- وتتكون مختلف البرامج الموضوعة والمنفذة في إطار هذه اللجنة من برامج "فيلق المتطوعين"[١٨]، ومراكز الخدمة[١٩]، وبرنامج المساعدة في مجال التعليم[٢٠]، وبرامج الخدمات الصحية والطبية المتاحة عن طريق الأطباء المتنقلين والعيادات المتنقلة[٢١]، والخدمات الزراعية الإرشادية[٢٢]. ولقد أسهمت تلك البرامج في تحسين أسلوب المعيشة والوضع الصحي العام كما أتاحت تقدم مجتمع *البينان*. فعلى سبيل المثال، تمكن عدد من شباب *البينان* من الحصول على مؤهلات جامعية مختلفة. ويوجد في الوقت الحاضر ٢٢ من شباب *البينان* ممن نالوا شهادة البكالوريوس من جامعات أجنبية ومحلية على حد سواء، وهم يشغلون الآن مناصب عالية في القطاعين العام والخاص.

١٠٢- وفيما يتعلق بحقوق الأرض، فرزت حكومة ولاية سراواك ١٢٨ ٢ هكتاراً من الأراضي في عام ١٩٨١ لصالح *البينان* في إطار الحقوق التقليدية للسكان الأصليين. وبدأت تنمية تلك المناطق منذ عام ٢٠٠٣ لإقامة مزارع تجارية فيها بمشاركة ١٥٤ *بينانياً*. وخُصّصت مساحة إجمالية تبلغ ٨٦٤ ٥٢ هكتاراً من الأراضي في منطقة بارام لأنشطة *البينان* شبه الرحل، كالصيد وجمع الثمار.

١٠٣- وتتألف المشاريع الإنمائية المنفذة في مستوطنات *البينان* من مشاريع تتعلق بالهياكل الأساسية، ومشاريع اقتصادية، ومشاريع خاصة برأس المال البشري، فضلاً عن مشاريع إعادة التوطين. ويشمل تطوير الهياكل الأساسية مرافق المنافع العامة الأساسية، ومراكز الخدمات، وبرامج المساعدة السكنية، والمشاريع المتصلة بالطرق. وتشمل التنمية الاقتصادية مشاريع زراعية ومشاريع لتربية الماشية، بينما تشمل مشاريع تنمية رأس المال البشري التدريب على المهارات المهنية والبرامج التحفيزية. أما برنامج إعادة التوطين فهو برنامج متكامل يشمل مرافق الهياكل الأساسية والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية.

١٠٤- وستستمر الحكومة في توفير الهياكل الأساسية والمرافق اللازمة لمستوطنات *البينان*، كما ستواصل تشجيع *البينان* وحثهم على مواكبة التطورات وذلك في سبيل ضمان تمتعهم بمستوى معيشي لائق. ولقد استفاد *البينان* الذين استقروا بصفة دائمة في مناطق معينة من المشاريع الإنمائية التي نفذتها الحكومة كبناء الهياكل الأساسية ومرافق المنافع الأساسية.

١٠٥- وقد أنشئت لجنة مشتركة بين الوكالات على الصعيد الوطني للتحقيق في ادعاءات تعرض نساء من *البينان* في سراواك لعمليات تحرش وتعديات جنسية من طرف عمال شركات قطع الأشجار. ويترأس اللجنة وزير شؤون النهوض بالمرأة والأسرة والمجتمع، وتضم في عضويتها ممثلين لوزارة التربية والتعليم، ووزارة الداخلية، ووزارة الصحة، ووزارة التنمية الريفية والإقليمية، ووزارة الوحدة والثقافة والفنون والتراث، وحكومة ولاية سراواك، والشرطة الملكية الماليزية، ومنظمات نسائية غير حكومية. وبناء على النتائج التي يتوقع أن تقدمها الشرطة واللجنة الماليزية لحقوق الإنسان بخصوص التعديات التي زعم تعرض نساء من *البينان* لها، ستضع اللجنة برامج للتدخل وتوفير الخدمات الاستشارية لمساعدة نساء *البينان*. ويشمل ذلك حملات لتوعية أفراد مجتمع *البينان*، ولا سيما النساء، لتمكينهم من تمييز المسائل المتصلة بالتحرشات والتعديات الجنسية ومعالجتها.

١٠٦- وما زالت الحكومة تولي الجماعات الأصلية والأقليات اهتماماً خاصاً بأمل إدماجها في التيار الرئيسي للمجتمع والتنمية الوطنية. وتهتم الحكومة باحتياجات تلك الجماعات بغية التمكن من حماية مصالحها بصورة أفضل. إذ تعين الحكومة زعماء أقليات في مجلس الشيوخ حيث يتم الاهتمام بمصالحها. ويوجد حالياً عضو من مجتمع التاي وعضو من مجتمع *أورانغ أصلي* عينتهما الحكومة في مجلس الشيوخ.

خامساً - بناء القدرات

١٠٧- تضطلع ماليزيا بأنشطة مختلفة لضمان بناء القدرات في جميع الجوانب المتصلة بحقوق الإنسان. وتشمل تلك الأنشطة التدريب، والحلقات الدراسية، والمحاضرات، وتعميم المعلومات عن طريق المنشورات ووسائط الإعلام، على المستويات الداخلية والوطنية والإقليمية والدولية. ويعمل الموظفون المعنيون في وزارات الحكومة، بصورة دائمة، مع خبراء وممثلين عديدين من المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية ومختلف المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني عن طريق تلك البرامج والأنشطة.

١٠٨- فعلى الصعيد الداخلي مثلاً، نظمت دوائر النيابة العامة الماليزية بالاشتراك مع اليونيسيف "حلقة العمل المتصلة بالامتثال لصكوك حقوق الإنسان: اتفاقية حقوق الطفل" لأجل الموظفين المعنيين في مختلف الوكالات الحكومية. وقام معهد التدريب القضائي والقانوني التابع لديوان رئيس الوزراء بتنظيم "الحلقة الدراسية بشأن حقوق الإنسان من منظور دولي" سنوياً لأجل الموظفين القضائيين والقانونيين. وعلى الصعيد الوطني، نظمت وزارة النهوض بالمرأة والأسرة والمجتمع "حلقة العمل لأجل بلوغ هدف مشاركة النساء بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة في عملية وضع القرارات" وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٠٩- وفي عام ٢٠٠٦، نظمت دوائر النيابة العامة الماليزية بالتعاون مع المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية والمملكة العربية السعودية "اجتماع الخبراء الدوليين بشأن حقوق الإنسان في الإسلام" الذي اشتركت في رعايته وزارة النهوض بالمرأة والأسرة والمجتمع الماليزية. وكان الهدف من الاجتماع المذكور هو الإسهام في تعزيز التعاون الدولي، والاحترام المتبادل، ونشر مبادئ وممارسات حقوق الإنسان، إسهاماً كبيراً عن طريق الجمع بين الخبراء والمشاركين للشروع في مناقشة متعمقة للمسائل الرئيسية التي لها وقع على مبادئ وممارسات حقوق الإنسان حسب مفهومها وتطبيقها في العالم الإسلامي.

١١٠- كما اشتركت ماليزيا على الصعيد الإقليمي في برامج مختلفة تتعلق بحقوق الإنسان، ويذكر منها على سبيل المثال المعهد الصيفي للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان - "العدالة الانتقالية وبناء السلم في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ" الذي اشتركت في تنظيمه الجهات التالية: المبادرة الآسيوية للعدالة الدولية في مركز الشرق والغرب، ومركز دراسات جرائم الحرب في جامعة بيركلي في كاليفورنيا، ومركز الشرق والغرب، ومكتب دراسات حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، جامعة ماهيدول، تايلند. وبحث التدريب، في جملة أمور، الآليات الرئيسية المستخدمة للتصدي لانتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في جميع أرجاء آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وتناول، بصفة خاصة، دور المحاكمات في مرحلة ما بعد النزاع، واللجان الوطنية لحقوق الإنسان ولجان التحري والتحقيق، وعمليات المصالحة، وأشكال الوساطة والتحكيم.

١١١- وعلى الصعيد الدولي، تعمل ماليزيا بنشاط مع منظومة حقوق الإنسان. فقد أصبحت عضواً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦. وتتعهد ماليزيا، بصفتها دولة عضواً، بالوفاء بجدية بالتزاماتها في المسائل المتصلة بحقوق الإنسان. ويحضر ممثلو الوزارات والوكالات الحكومية الرئيسية والمعنية اجتماعات مجلس حقوق الإنسان بشكل منتظم ويشتركون في المداولات. وماليزيا عضو نشط في الكومنولث أيضاً، ولا سيما من حيث المشاركة في الدورات السنوية للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، واجتماع وزراء العدل لدول الكومنولث، فضلاً عن اجتماع كبار مسؤولي وزارات العدل في بلدان الكومنولث، حيث تُناقَش مختلف المسائل المتصلة بحقوق الإنسان وحيث تعرض ماليزيا آراءها بشأن تلك المسائل.

سادساً - تعهدات ماليزيا في مجلس حقوق الإنسان

١١٢- كانت ماليزيا عضواً نشطاً في لجنة حقوق الإنسان لمدة ثلاث ولايات، آخرها بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ قبل حل اللجنة. وانتخبت ماليزيا لرئاسة لجنة حقوق الإنسان في الفترة بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦. وكان رئيس اللجنة الماليزي، السيد تون موسى هيتام، نائب رئيس وزراء ماليزيا سابقاً. ثم انتُخِبت ماليزيا لشغل مقعد في مجلس حقوق الإنسان لفترة ولاية تمتد من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩. وقد لعبت دوراً نشطاً في اللجنة وفي المجلس في تعزيز وحماية حقوق الإنسان عن طريق الحوار البناء بشأن الآراء المتصلة بمسائل حقوق الإنسان.

١١٣- وتعهدت ماليزيا أثناء انتخابات مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦ بالمشاركة بصورة بناءة في أساليب عمل مجلس حقوق الإنسان المتطورة لجعله أداة قوية تتسم بالنزاهة والفعالية والكفاءة والموثوقية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم؛ كما تعهدت بدعم عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛ وبمواصلة مشاركتها النشطة في العمل الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان في مجال وضع المعايير؛ والسعي لتشجيع روح التعاون في مجلس حقوق الإنسان، بعيداً عن الضغائن والتسييس وعلى أساس مبدأي الاحترام المتبادل والحوار؛ والتشجيع على تحقيق درجة أكبر من الاتساق بين أعمال مجلس حقوق الإنسان وغيره من وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة لبلوغ الأهداف والغايات على الصعيد الدولي؛ ودعم الإجراءات المتخذة على المستوى الدولي للنهوض بحقوق الفئات الضعيفة كالنساء والأطفال والمعوقين دعماً نشطاً. ولا تزال ماليزيا ملتزمة بتلك التعهدات.

١١٤- وإذ تؤيد ماليزيا المبادئ العالمية لحقوق الإنسان، فهي تود التركيز على قيمها الخاصة بحقوق الإنسان التي تأخذ في الاعتبار تاريخ البلد فضلاً عن تنوع مجتمعاته الديني والاجتماعي والثقافي وذلك بغية ضمان صون وحماية الوئام الاجتماعي. والممارسات المتبعة في ماليزيا في مجال حقوق الإنسان تعكس نظام القيم الآسيوية الأوسع الذي يولي أهمية أكبر للرعاية والرفاه الجماعي للمجتمع مقارنة بالحقوق الفردية.

Notes

[1] Statistics from the Economic Planning Unit, “The Malaysian Economy in Figures 2008”.

[2] Article 4 (1) of the Federal Constitution.

[3] Articles 14-31; 47-48; 96; 119; 136; 147 and 180; 151 respectively.

[4] Malaysia acceded to the Convention on the Rights of the Child in February 1995 with reservation on 12 articles i.e: Articles 1, 2, 7, 13, 14, 15, 22, 28, 37, 40 (3), 40 (4), 44 and 45. The Government withdrew reservations in 1998 on Article 22, 28 (1) (b), (c), (d), (e), 40 (3), 40 (4), 44 and 45. Hence, the remaining reservations are on Articles 1, 2, 7, 13, 14, 15, 28 (1) (a) and 37.

[5] In addressing the problem caused by regional trafficking syndicates, Malaysian authorities have shared and exchanged intelligence information with their foreign counterparts and INTERPOL. At the regional level, Malaysia participates in the ASEAN Senior Officials Meetings on Transnational Crime (SOMTC) Working Group in Trafficking in Persons.

[6] Chapter VIA - Offences Relating To Terrorism, Section 130B - . Section 130T.

[7] Ratified in 1957, 1959 and 1994 respectively.

[8] USD1 is equivalent to approximately MYR3.57 based on the rate published by the Central Bank of Malaysia as of 23 October 2008.

[9] Based on the analysis of the past 15 years, the Government has identified several gaps and challenges that needed to be addressed to ensure the national vision can be achieved by 2020. Efforts to bridge the education gap have increased rapidly and progress has been made since the Third Malaysia Plan (1976-1980). The aim is to ensure that all schools and students have equal opportunity and capability to excel. The Ministry of Education of Malaysia has identified the gaps that need to be addressed to improve access, equity and quality:

(a) rural and urban gap - refers to the disparity in the provision of infrastructure and teachers’ emplacement, especially in under-enrolled *Orang Asli* and remote schools;

(b) digital gap - refers to the disparity in terms of access to ICT facilities between locations and in the mastery of ICT skills among students and teachers;

(c) disparity in students’ ability refers to the difficulty in mastering the 3Rs, failure to achieve the minimum standards and students with high risk of dropping out from the education system;

(d) gap between normal and special needs students – refers to the disparity in the provision of appropriate facilities to support the teaching and learning process for students with special needs, including the disabled, gifted and talented;

(e) socio-economic gap – refers to the disparity in students’ health, discipline, welfare as well as poverty in both rural and urban areas.

[10] Services provided in government hospitals and clinics include, among others, maternal and child care and care of psychiatric patients.

[11] The Malaysian government upholds the continuous policy of eradicating hardcore poor (urban and rural) within the country. Plans to eradicate pockets of poverty in the remote areas where indigenous settlements are located were also included in the Ninth Malaysia Plan. The thrust of poverty eradication strategies will focus on eradicating totally hardcore poverty and sustaining them with safety nets programmes, preventing them from falling back in the hardcore poor level. In addressing these issues, the Malaysian government has categorised poverty into two strata which is urban and rural. Through the Ninth Malaysia Plan, common Poverty Line Income (PLI) with number of members of household, age groups and gender will determine the per capita poverty line income within different strata developed and applied. Each and every member of household has their own per capita income based on age, gender and special nutrient requirement based on calory intake.

[12] "PHP for Rental" houses are rented out by the local authorities to the squatters in urban areas as well as those who cannot afford to own a house for a monthly rental charge of MYR 124. Houses built under "PHP for Sale" are to be sold based on the 4-tier pricing of houses ranging from MYR 35,000.00 to MYR 42,000.00 per unit depending on the location and the value of land.

[13] In 2006, 2,136 hardcore poor households in rural areas were provided home reconstruction and restoration assistance, which benefited 10,680 members of the households. In 2007, housing assistance was provided to 1,942 hardcore poor households benefiting 9,710 members of the households.

[14] New Straits Times, "70pc of government agencies rated 'good' or better", Tuesday, 2 September 2008.

[15] Extract taken from www.pemudah.gov.my.

[16] The rights of *Orang Asli* to education, health, political, civil, social and beliefs/culture are provided under the Constitution and Aboriginal People Act 1954. The Department of Orang Asli Affairs is given the responsibility to protect the welfare and manage the development of *Orang Asli*.

[17] The Sarawak State Committee on Penan Affairs is assisted by the Divisional Committee and headed by the respective Residents of Miri, Limbang and Kapit. Their responsibilities are to compile, study, screen and prioritise development proposals submitted by District Offices and make recommendations to the State Committee, and to supervise and monitor activities of District Committee.

[18] The Penan Volunteer Corps are trained with basic skills in agriculture, child and adult education and first-aid so that they can help the community in their respective villages. Basically, their roles include, to assist the formerly nomadic Penan to adopt settled life; to train the Penan with basic skills in agriculture and first-aid; to give informal education to both children and the adults; and to help speed up the government efforts to bring the Penan community into the mainstream of development.

[19] The purpose of the Service Centre Programme is to provide basic services and facilities not only to the Penan but also to the community in the vicinity. These service centres will evolve as the nucleus or focal point for a bigger and holistic development of the Penan community. The State of Sarawak has established four (4) Service Centres at Long Kevok, Batu Bungan, and Long Jekitan in Baram District; and Lusong Laku in Belaga District. Each Service Centre is equipped with Primary School, Rural Clinic and Agriculture Station.

[20] The Sarawak State Government has extended various forms of educational assistance to the Penan community such as material assistance, which includes school uniforms, school bags, books, school fees and transportation. These educational assistances have encouraged the Penan students to attend school and hence, reduced dropouts. The Ministry of Education of Malaysia also provides financial assistance to the poor students through Poor Students Provident Fund and Tuition Voucher Scheme.

[21] The Government of Malaysia provides health and medical services in remote Penan settlement areas through Flying Doctors and Mobile Clinic. In addition, the Government trains the Penans with basic first aid and medical knowledge under Village Health Representative programme. The Government also provides clean water to the Penan communities through gravity-feed system. These services have improved the general health condition of the Penan community and has increased the Penan population from 9,237 (1990) to 16,281 (2008).

[22] The Department of Agriculture provides agriculture extension services to the Penan. These services have increased agricultural productivity of the Penan. Hence, they are able to produce sufficient food for their own consumption and provide alternative sources of income.

[23] The Thai community in Malaysia makes up about 60,000 of the nation's 27 million people. In line with Malaysia's principle of non-discrimination against minorities, the Government has ensured that the culture and language of the Malaysian Thais are preserved and protected.

– – – – –